

معارضين، نعم، معترضين، أنعم

الياس بجاني

مسؤول لجنة الاعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

كل ناكر أهمية الزخم الوطني الشمولي الذي كسبته المعارضة اللبنانية مؤخراً هو جاحد بقدس الحق ومُجحف بحق الإنصاف. أحزاب وقياديون بارزون انضموا إلى صفوف المعارضة، معظمهم كان منذ احتلال سوريا للبنان في المقلب الآخر من القضية، وبصيغة أدق الحزب التقدمي الاشتراكي.

والمُفرح المُطمئن في عملية الصحوة والتلاقي هذه، يكمن في تظهير إرادة الغالبية من اللبنانيين العارفين، أن لا مناص من المحافظة على استمرار التعايش الحضاري والسلمي بين مختلف المجموعات. إنَّ إبطان الرياء وإخفاء الزندقة في النيات الخبيثة المبيّنة، هو خُلف وعبثٌ ومُحلل. يتكون نسيج مجتمعنا اللبناني المميز من إثنيات وأديان وثقافات تمجُّ الهيمنة والإرهاب ساعية للتححرر ولخلع نير الاستعباد.

إنَّ جُلَّ القادمين طوعاً إلى صفوف المعارضة، هم من طوائف مذهبية، وأطياف إيديولوجية، ومسافات مناطقية متنوعة، ما كان واحداً منهم يجاهر يوماً بموقف، إلا لمصلحة المحتل، والانتماءات التي لا تمت لهوية وطن الأرز بصلة. بالتأكيد، لا ضير من العودة عن الخطأ، فالله يقبل توبة التائبين ويغفر لهم زلاتهم، ولنا في حال الابن الذي شطر والمجدلية دليل ومثال.

من هنا يُلزم الواجب الأخلاقي، أن نتسلح بالوعي، وبعقلانية لها رؤيا بصير، وموهبة تجيد قراءة المواقف بتأنٍ وهدوء، كي لا نقع مرة أخرى فريسة لأوهام وتمنيات أوصلتنا إلى الحال الذري الذي نتخبط فيه منذ سنين، وحتى لا نندم يوم لا يجدي التباكي، ولا يفيد الأسف، ولا ينفع التحسر، والعض على الأصابع.

يقول المعلم: "من يشهد للحق، الحق يحرر"، ولأننا طلاب حق وحرية" نتعاطى من خلال قناعات لنا مع الأمور بشكل موضوعي خالص، نُعطي الحق لأصحابه ونضعه في نصابه، نسلط الأضواء بتجرد على أعمال وأقوال ومواقف القادمين الجدد، وعلى مدى التزامهم بالثوابت وطنية وأخلاقية: السيادة والحرية والاستقلال والهوية وقبول الآخر الخ.

أنه وبعد صدور القرار الدولي رقم ١٥٥٩ لن يبقَ وطن الأرز رهينة وساحة لارتكاب البشائع واقتراف الشنائع، ولن يبقَ مؤكلاً أمرُ حكمه لبعث الشام، بل أمسى لبنان الحر الديموقراطي الآمن والمستقر مصلحة أميركية.

كما أن سياسة أميركا تجاه لبنان بعد أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية، هي غير هــا ما قبل ذلك التاريخ، ومن يقول إنه في المعارضة، عليه أولاً وقبل أي شيء القبول بمعمودية "ومكرون" القرار، ١٥٥٩، وبكل مفاعيله، بدءاً بالانسحاب الكامل الشامل للقوات السورية وإفرازاتها، مروراً بتجريد كل القوى المليشياوية من سلاحها، وانتهاءً بالتخلي العلني والعملي عن عقلية الحروب المذهبية، ورفض الآخر، وأوهام فرض أنظمة دكتاتورية أو أصولية؟

القرار ١٥٥٩ هو طريق خلاص للبنان وأهل الأكارم الميامين؟ فمن أراد أن يخلص ومعه الوطن، فليسر في هـاه، ومن لا يقدر فليقف جانباً ويترك القادرين تسلم دفة سفينة الخلاص.

بضمير مستريح نصرح، للذين يتوهمون استرداد الاستقلال والانعقاد من نير الاحتلال عن طريق الطائف، قائلين: كفى ذمّة وباطنية وتعلق بحبال الأوهام. فهذا الاتفاق ولد طرْحاً سقيطاً لقيطاً، وجعل من لبنان ورقة بيد حكام الشقيقة، وساحة لحروب الأولين والآخرين، وبنوع خاص لكل أشكال الأصولية والإرهاب، وهو لم ولن يُخلص الوطن من مآسي الوضع المذل المفروض بقوة السلاح، وإلا لكانت مفاعيله قد تُرجمت على الأرض خلال ال ١٤ سنة الماضية.

أن لبنان الرهينة الممسوك بقبضة ذئب الأوجرة، لم يعد قادراً على تحرير نفسه بنفسه. حاله اليوم هي حال مريض بحالة الخطر الشديد، ادخل غرفة العناية الفائقة. يتم إطعامه بواسطة الأنابيب، ويتنفس من خلال ماكينات. غائب عن الوعي، مشلول الحركة وفاقد للحواس. القرار الدولي، ١٥٥٩، هو الطبيب الماهر القادر على علاجه وإعادة الحياة له وما عدى ذلك عهر وكفر وفجور. إن سياسة "إجر بالفلاحة وإجر بالبور" لا تجدي، ولبنان هو بأمس الحاجة إلى معارضين يتصفون بالشفافية والشجاعة والشرف، وليس لنفعيين معترضين على حصص ومغانم ومحاسيب وتنفيعات. التحرير يحتاج معارضين للاحتلال ولكل مفاعيله، رافضين بقاء جندي سوري واحد على أرض آبائهم والجدود، عاملين في خدمة الوطن والناس، وليس في خدمة مصالحهم الخاصة ومصالح الغرباء. لا يحتاج اللبناني الأصل، لمعارضين يبدلون مواقفهم كما يبدلون الثياب، وهو كفر بهم وبهرطقاتهم وبطأطأتهم الرؤوس وتعفير الجباه.

نعم لكل معارض قبلته لبنان السيادة والحرية والاستقلال، ولا لكل معترض يتلظى وراء جبهة المعارضين. نعم للقرار ١٥٥٩ ولا لكل محاولات الالتفاف عليه، وألف لا للأحصنة الطرولاية المأجورة لاخترق حصون الأحرار.

لبنان ينادي: "من ليس معي هو ضدي، ومن لا يجمع فهو بيدي!!" فهل من يسمع!!